

الأثار السورية في خطر

نداء استغاثة موجه للمؤسسات والهيئات العلمية والمجتمع الدولي

تتعرض الأثار السورية إلى تعديات كبيرة وكثيرة وأعمال تخريب متنوعة، شملت العديد من الصروح التاريخية، والمواقع الأثرية والأبنية الدينية، وذلك طيلة الفترة التي أعقبت انطلاق الثورة السورية في الخامس عشر من آذار من العام المنصرم. وسوف نحاول رصد هذه التعديات، وإدراجها ضمن مستويات عدة، تبعاً لخطورة الواقعة.

ونسعى إلى أن تكون هذه وثيقة تؤسس لتقصي الحقائق في مجال الآثار، وحتى لا تتكرر مأساة حماة وما تعرّض له تراثها الحضاري والمعماري من تشويه وتدمير على أيدي قوات حافظ الأسد وأخيه رفعت الأسد في شهر شباط من العام 1982م، فضلاً عن العبث بالآثار المنقولة، وبخاصة ما تعرض له متحف حماة من سرقة، ولم يجزؤ أحد آنذاك على الإبلاغ عن ذلك كله.

سندرج فيما يلي الخطورة الحاصلة، أو التي ستحصل، على إرث البلاد الحضاري والإنساني وهي:

1- الأماكن الدينية ودور العبادة

بعد انطلاق الثورة في بداياتها من الأماكن الدينية، الجوامع، فقد تم رصد اعتداءات سافرة وممنهجة من قبل العصابة الحاكمة في سورية على أماكن العبادة ودورها، وتجلى هذا واضحاً في بعض الجوامع المدرجة على لائحة الإرث الحضاري السوري. ونذكر على وجه الخصوص ما تعرض له كل من الجامع العمري في درعا والجامع العمري في بصرى، وهما يعودان إلى الفترات الإسلامية الأولى ويُعتبران من روائع الآثار الإسلامية القديمة والمحتفظة بتفاصيلها المعمارية وهيكلها الأصلي، وقد شيدا إبان الفتح الإسلامي لسورية في أيام الخليفة عمر بن الخطاب، ومن هنا أتت التسمية. كما وتم قصف للجامع العمري في مدينة الحراك بمحافظة درعا.

وفي حمص قُصفت المئذنة التاريخية لجامع كعب الأبحار، في حي باب دريب، وقُصِف أيضاً الجامع التاريخي ورمز مدينة حمص جامع خالد بن الوليد، كما وتم قصف الجامع الكبير في قلعة الحصن "السرايا"، بالإضافة لصف مباشر على جامع التوحيد التاريخي في قلعة المضيق، الذي يعود بتاريخه إلى بدايات الحقبة العثمانية، وهو النموذج الأمثل للجوامع التاريخية في الوسط الريفي. وفي مدينة أريحا في إدلب، قُصفت المئذنة التاريخية لجامع التكية، وقُصفت مئذنة الجامع القديم في سرمين. كما واخترقت قذيفة جدار دير سيدة صيدنايا، ونعلم إن أساسات هذا الدير يعود تاريخ بنائها إلى فترة جوستينيان، (الفترة البيزنطية المبكرة) أي حوالي العام 547 بعد الميلاد، هذا بالإضافة لقصف وتخريب كاتدرائية السيدة العذراء "كنيسة أم الزنار" في قلب مدينة حمص، والتي يعود تاريخ بنائها الأول للفترة البيزنطية المبكرة.

التعديات على دور العبادة، كانت تتم إما عن طريق القصف المباشر لها، أو عن طريق التشويه المتعمد لبعض من تصميمها المعماري، كما في حالة الجامع العمري بدرعا، حيث توغلت قوات الأمن والجيش إلى داخل حرمة، وقامت بالحفر والتخريب

ووضع الأسلحة لإثبات مزاعمهم بوجود عصابات مسلحة تتخذ من دور العبادة مخابئ لها. وهكذا تحولت بعض دور العبادة إلى ثكنات عسكرية.

وأخيراً، لا بد من التنويه، بقيام بعض المسلحين باقتحام دير مار موسى الحبشي، بحثاً عن الأب المسئول عن الدير والسلاح والمال؟ ومن المعلوم أن دير مار موسى الحبشي، يعود تاريخاً لوثيقة سريانية تعود للعام 575 ميلادي، حيث تذكر الوثيقة تحصينة رومانيا، حُوّلت لاحقاً لكنيسة، أما آثار الدير الحالية فيعود تاريخها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين.

2- سرقة الآثار أو التمهيد لسرقتها

ونذكر في البداية الكتاب الموجه من رئاسة مجلس الوزراء في سورية إلى الوزارات والمديريات التابعة لها والمتضمن وحسب زعم السلطة الحاكمة أن ثمة عصابات سوف تقوم بالدخول إلى البلد وتسرق الآثار والمتاحف والمخطوطات، الكتاب مؤرخ في السابع من شهر حزيران للعام 2011م. علماً أن المخطوطات السورية القديمة ذات القيمة التاريخية الكبيرة والنادرة هي في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، وفي مكتبة "الأسد"، وفي مكتبة الجامع الأموي الكبير بدمشق وبعض المكتبات الوطنية في مدينة حلب.

هذا الكتاب يشكل وثيقة خطيرة من قبل الحكومة، فهي تستبق الأحداث لتبرير ما ستقوم بفعله، ففي ما مضى لم يكونوا بحاجة لوثيقة كهذا لتبرير أفعالهم وتميرها، فالآثار كانت تُسرق على مرأى السلطات المعنية من قبل رجال النظام، وخاصة رفعت الأسد، وكانت تُهرب خارج البلد في وضح النهار عن طريق مرفأه الخاص في مدينة اللاذقية.

استفاد الكثير من ضعاف النفوس، من المدنيين والعاملين في حقل الآثار، أو العاملين في الأجهزة الأمنية أو التابعة لها، من الأوضاع في سورية فقاموا بحملة سرقة منظمة، لم نستطع أن نرصد منها سوى ما تم تسريبه في وسائل الإعلام عن نهب متحف حماة الوطني، حيث تمت سرقة تماثيل آثري مطلي بالذهب يعود للفترة الآرامية الألف الميلادي الأول قبل الميلاد.

ناهيك عن الحفر السري الذي تم في محيط مدينة أفاميا الأثرية، والذي أسفر عن سرقة لوحة فسيفساء نادرة وبعض التيجان في ساحة الأعمدة في قلب المدينة الأثرية. ولقد رُصدت حالات مماثلة في العديد من المواقع الأثرية المنتشرة على رقعة الأرض السورية وفي جميع محافظاتها.

قامت السلطات الأمنية بنقل محتويات بعض المتاحف، مثل متحف درعا الوطني، ومتحف حلب، وبعض الآثار النادرة في متحف محافظة القنيطرة، ومتحف حماة الوطني، إلى جهات مجهولة في العاصمة دمشق، وبعض المتاحف الأخرى والتي لم يتسنّ لنا التأكد منها. وهناك تقارير عن إخفاء العديد من الرقيمات، "الألواح المسماة" الطينية المخطوطة بالمسمارية القديمة، في متحف دير الزور الوطني.

ولابد، كذلك، من التنويه إلى الخطورة التي تتعرض لها الآثار الثابتة والمنقولة في منطقة تدمر الأثرية، فالسلطات تجري تحركات سرية للغاية لم تتأكد منها، سوى بعض الإشارات التي وردتنا من شرفاء العمل الأثري هناك.

3- القصف المباشر على الآثار الثابتة

حتى تاريخه فقد تم القصف المباشر على العديد من المواقع الأثرية الهامة في العديد من المحافظات السورية، ولعل من أشرس هذه العمليات تلك التي قامت بها قوات الجيش والأمن على العديد من مواقع المدن الميثة في محافظة إدلب والتي سنفرد لها فقرة خاصة لاحقاً، وبعض المواقع الأثرية في محافظة درعا حيث قُصفت المباني الأثرية في كل من انخل وداعل ودرعا البلد وبصرى. وجرى قصف مباشر على محيط تل الشيخ حمد (دور كاتليمو) في محافظة دير الزور، والعديد من المواقع الأثرية في محافظة حماة، قلعة حماة، وكذلك ما هو متبقي من قلعة حمص على أطراف المدينة.

ولعل أشرس المهجمات كانت تلك التي وقعت مؤخراً على قلعة المضيق المطل على موقع أفاميا الأثري، حيث وقع قصف مباشر على جميع المباني الأثرية داخل هذه القلعة والتي تعد من القلاع المسكونة حتى تاريخه في سورية.

4- تحويل بعض المناطق الأثرية إلى ثكنات عسكرية

وهذا ينطبق بشكل عام على آثار المدن الميثة في إدلب، وبعض آثار درعا. كما أن العديد من القلاع بشكل خاص حُوّلت إلى ثكنات للعسكر وتندرج هذه التعديلات في الأشكال التالية:

1) تم الحفر العميق في بعض التلال الأثرية، وذلك لصنع ملاجئ للدبابات والمخنترات العسكرية، ورُصدت هذه الحفريات في تل قرقور الأثري في محافظة حماة، وتل خان شيخون في البلدة التابعة لمحافظة حماة، تركزت الدبابات والمخنترات العسكرية في حرم تل آفس الأثري والتابع لمحافظة إدلب، كما وتمركزت الدبابات وناقلات الجند في مدينة تدمر الأثرية، وبخاصة في منطقة القلعة والمقابر البرجية وحول أسوار المدينة؛

2) تحويل بعض الأماكن الأثرية إلى ساحات للقتال، خاصة في العديد من قرى المدن الميثة في محافظتي إدلب وحلب، كما وفي محافظة درعا، ومحافظة حماة وحمص، حيث تعرضت هذه الآثار الثابتة لهجمات عسكرية ممنهجة، ثم حُوّلت إلى ثكنات عسكرية مؤقتة للعسكر؛

3) القلاع الأثرية في غالبيتها حُوّلت إلى مناطق عسكرية، وتم تشويه العديد من خصائصها المعمارية بسبب دخول المخنترات العسكرية إلى قلبها، كقلعة المضيق، وقلعة المرقب، وقلعة حمص، وقلعة حماة، وسواها؛

4) قيام قوات الجيش والأمن بالحفر في العديد من المواقع الأثرية بحجة صنع متاريس وملاجئ للآليات العسكرية، وفي أغلبها يكون الحفر متعمداً لجمع ما يمكن جمعه من الآثار التي يُعثر عليها، ونذكر على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، ما تم من نقل وتجريف للحجارة في مناطق متفرقة من المدن المنسية في محافظة إدلب؛

- 5) إطلاق نيران الرشاشات على المباني الخالية من السكان وعلى رأسها الأماكن الأثرية، وذلك بهدف إخافة سكان تلك المناطق، تم تسجيل العديد من الحالات، ونورد منها، ما تم في بصرى الشام، ودرعا، الكثير من القرى الأثرية في الكتلة الكلسية "المدن المنسية"، وبعض المناطق في حمص وحماه؛
- 6) تم تمشيط كامل لقوات الأمن السورية وقوات الجيش السوري لمناطق أثرية تمتد على مساحات شاسعة في كل من درعا وحماة وإدلب وريف حلب، بحجة ملاحقة المنشقين عن الجيش السوري، لا نعرف حجم الضرر الحقيقي لكل من: منطقة اللجاة وسهل حوران، والقرى الأثرية في الكتلة الكلسية بمحافظة إدلب؛
- 7) وهنا لا بد لنا من التنويه أيضاً إلى أن المنشقين عن الجيش السوري يحاولون الاختباء في الأماكن المهجورة، وذلك لإبعاد قوات الأمن والجيش السوري عن المناطق السكنية القريبة منهم. وهنا لا بد من ذكر، ما قامت به قوات الجيش النظامي السوري، عندما شنت حملة تمشيط بالذخيرة الحية للمغر الأثرية في مدينة كفرئبل القريبة من بلدة معرة النعمان الإдлиبية؛
- 8) وأخيراً وكما أشرنا سابقاً فقد تمت محاصرة دور العبادة، وإدخال عناصر الأمن والجيش وآلياته العسكرية إلى داخلها، وهذا ما تم رصده في العديد من الجوامع في سورية وبخاصة الجوامع التاريخية.

5- ضعف نفوس بعض القائمين على الآثار

وهذا يشكل خطراً عظيماً على الآثار السورية، حيث أن الكثير من العاملين في الحقل الأثري وبخاصة في المحافظات هم من ضعاف النفوس، وقد وجدوا في الأحداث التي تعتم سورية فرصة لهم في تمرير بعض المشاريع المخالفة للقانون، أو التستر على الكثير من السرقات الأثرية، سواءً كان ذلك في المواقع الأثرية أو داخل المتاحف التي يتولون إدارتها، هذا إن لم يكونوا قد قاموا أنفسهم بتهريب الآثار بالتعاون مع رجال الأمن المتمرسين بهذه المهنة منذ أيام رفعت الأسد. هذا خطر جلل على الإرث الحضاري والتاريخي لسورية، ومن يتحمل مسؤوليته المباشرة هم وزير الثقافة وكبار مسؤولي المديرية العامة للآثار والمتاحف في دمشق.

6- الحفر السري بهدف العثور على الكنوز

هذا الخطر القائم حتى قبل الأحداث التي تشهدها سورية حالياً، زادت وتيرته بشكل ملحوظ ومفوضوح في الأشهر القليلة الماضية، فقد قام هواة الكنوز، سواء أكانوا من المدنيين أو من السلطات الأمنية، بالنهب العشوائي والسريع للعديد من المواقع الأثرية وفي وضوح النهار وعلى مرأى الجميع، وهذا ما تم رصده بشكل مؤسف في موقع تل قرقور الأثري وفي بعض التلال الأثرية في حمص وحماة والجزيرة السورية.

والمسؤولية غير المباشرة هنا تقع على المواطنين غير الآبهين بتاريخ البلد وحضارته، أما المسؤولية المباشرة فهي تلقى على عاتق الأجهزة الأمنية، والسلطات الأثرية في المديرية العامة للآثار والمتاحف وفروعها، والتي أطلقت أيدي عناصرها للعبث في تاريخ

البلاد وإرثها الحضاري، إلى جانب التمويل الذاتي لهذه المجموعات في ظل الغياب الكامل لدور وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار والمتاحف.

ونحن العاملين في المديرية العامة للآثار والمتاحف كنا نعاني من تدخل السلطات الأمنية في مجال التنقيب الأثري، فقد كانت الفروع الأمنية وبالتعاون مع هواة الآثار تجر المديرية على تنفيذ حفريات طارئة لأسباب غير علمية. ونحن نطالب المديرية العامة للآثار والمتاحف بحفظ أرشيف الطلبات والحفريات المشار له. تحت حجج واهية.

تعديات مدنية حاصلة على الآثار الثابتة في جميع محافظات القطر

في ظل الأوضاع الراهنة تم رصد العديد من التعديات الصارخة في العديد من المواقع الأثرية في جميع بقاع المحافظات السورية، وذلك من قبل المواطنين الذين استفادوا من ضعف الرقابة على هذه المواقع، فقاموا بالتعدي على مناطق حرم الأماكن الأثرية، من خلال البناء العشوائي داخل هذه المواقع. والتعديات المرصودة تقع في كل من:

. محافظة درعا، في تل الأشعري وتل أم حوران في نوى، وترحيل حجارة من مواقع أثرية في قرية المتاعية، وهدم مبان أثرية في كل من طفس وداعل وفي البلدة القديمة في سحم الجولان وغيرها كثير من المواقع الأثرية.

. بعض المواقع الأثرية في محافظة القنيطرة، بتمرير مشاريع بناء وغيرها من قبل بعض العاملين في الآثار والبلدية في المحافظة، وذلك بهدف الكسب غير المشروع.

. في العديد من المواقع الأثرية في المدن الميثة، العائدة للفترات الكلاسيكية وبخاصة الفترة البيزنطية، والواقعة في محافظة إدلب وقرى حلب.

. في المحافظات الشرقية، الحسكة: تل حمو كار، والكثير من التلال المتاخمة للحدود السورية العراقية؛ دير الزور: تل العشارة، تل الشيخ حمد، حلبية وزنوبيا، والعديد من المواقع الأثرية على ضفاف الفرات العائدة للفترات الكلاسيكية؛ الرقة: موقع سورا الأثري، موقع الرصافة، الشيخ حسن، وسواها.

الخطر الكامن هنا يتمثل في نقل بعض الحجارة الأثرية لإعادة استخدامها، ولدينا العديد من المواقع الأثرية المنتشرة على رقعة البلاد من شرقها إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها، وبخاصة تلك المناطق التي تكون غالبية آثارها من الحجارة المشغولة والمصقولة، كما في المدن الميثة وآثار حوران، والعديد من المواقع الكلاسيكية على وادي الفرات الأوسط.

بالطبع حاول بعض الشرفاء من العاملين في الحقل الأثري التنبيه إلى هذا، والتحذير من المخالفات التي صار مرتكبوها يمارسونها علانية دون رادع، لأن السلطة المركزية والسلطات المحلية تقوم بغض الطرف عن جميع هذه المخالفات، لا بل تذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التشجيع على الفوضى شريطة عدم المشاركة بالحراك الشعبي.

وبناءً على ما تقدم ذكره، فنحن الأحرار والمستقلين العاملين في الحقل الأثري والعلمي، والكتّاب والمتقنين والصحفيين السوريين والمهتمين بالشأن التاريخي والحضاري، نطالب الجهات المختصة السورية منها (وزارة الثقافة ممثلة بالمديرية العامة للآثار والمتاحف وفروعها في المحافظات) والعالمية (اليونسكو، إتحاد الآثاريين العرب، الدرع الأزرق، الإيكروم، المتاحف العربية والعالمية، الجامعات العربية والعالمية ومدارسها ومعاهدها الأثرية)، بالوقوف بوجه هذه الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإرث الحضاري الإنساني في سورية من تعديات سافرة تمارسها أجهزة النظام السوري بالدرجة الأولى، وبعض المستفيدين وغير الآبهين بتاريخ البلد وحضارته. ونعلن بهذه المناسبة كل المناطق التالية مناطق حضارية منكوبة ومنها:

1- المدن الميثة التي هي على لائحة التراث العالمي في اليونسكو، ونلفت الانتباه هنا، بأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- اليونسكو، سجلت في حزيران من العام 2011 العديد من المواقع الأثرية في الكتلة الكلسية "المدن المنسية" إلى سجل التراث العالمي؛

2- القلاع الأثرية وعلى رأسها قلعة المضيق، ومنطقة أفاميا الأثرية والمسجلة على لائحة التراث العالمي في العام 1999 - اليونسكو؛

3- مدينة تدمر الأثرية، والمسجلة على لائحة التراث العالمي - اليونسكو في العام 1980

4- التلال الأثرية، وعلى رأسها: تل خان شيخون، تل فرفور، تل آفس، تل الشيخ حمد، تل الأشعري، تل العشارنة وتل حموكار؛

5- دور العبادة، وبخاصة الجوامع العمرية في محافظة درعا، وجوامع حمص وإدلب؛

هذا ونطالب الجميع بالقيام بكل خطوة تحدّ من تفاقم الأزمة التي يتعرض لها الإرث الحضاري الإنساني في سورية، وتحميل السلطات السورية، وعلى رأسها وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار والمتاحف، مسؤولية المخاطر التي ستنجم عن عدم الاكتراث بهذا الإرث، ومسؤولية الحفاظ على الآثار السورية الثابتة منها والمنقولة، وبخاصة الآثار المحفوظة في مختلف محافظات القطر، والمخطوطات السورية القديمة، والتي تُعد من أقدم المخطوطات القديمة في العالم.

ندعوكم للتوقيع على هذه العريضة لتتوحد ضد التعديات الحاصلة على الإرث الثقافي في سورية، ونحمي هذا التراث الحضاري الذي يُعد وبجدارة جزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري العالمي

تم إنشاء هذه العريضة كنداء استغاثة دولي بمبادرة من فريق صفحة الآثار السورية في خطر.

ملاحظة: جميع ما تم ذكره يرفع مشفوعاً بهذا الكتاب على النحو التالي:

1- بعض الصورة للمواقع المذكورة؛

2- بعض مقاطع الفيديو للحالات التي تم تصويرها؛

- 3- بعض الأخبار التي تم جمعها من الصحف المحلية والعربية والعالمية؛
- 4- لكل موقع مذكور يتم التعريف به جغرافياً وتاريخياً، كما وروابط علمية كمقالات وغيرها تخصص كل موقع آثري على حدا؛
- 5- نتحفظ، في الوقت الراهن، على ذكر جميع مصادر معلوماتنا حفاظاً على الناشطين على أرض الواقع.